## الملف السابع : محو الأمية وتعليم الكبار
## ( إنتاج المنتج )

الأمية أثر من آثار الماضي البغيض فى تاريخنا ، حيث كان الحكام الأجانب يتحالفون مع قوى الاستعمار للإبقاء عليها ، لأنها كانت عاملاً من العوامل التى تجعل الشعب فى حالة سبات علمي وفكري، وبذلك يمكن التأثير عليه سريعاً أما الآن وقد أصبحت مصر ملكاً لأبنائها ، فإن من مصلحتنا جميعاً ألا يبقى على أرضنا أمى واحد ، ويجب أن نكرس جهودنا كلها فى هذا الاتجاه ، وأن نضع التخطيط المناسب للقضاء عليها كما فعلت شعوب كثيرة غيرنا .

والأمية نوعان ، أمية علمية ، وأمية فكرية ، وقد يعجب القارئ من هذا التعبير الذى نرمز إليه بالأمية الفكرية ، فالأمية كما نعرفها هي الجهل بالقراءة والكتابة ، وهذا فى حقيقته تعبير منقوص، ولكن هناك ما هو ألعن من هذا الجهل ، وهو الأمية الثقافية ، التى يجهل أصحابها مصالح بلدهم ، واتجاهاتها السياسية والقومية ، ويجهلون فى نفس الوقت واجباتهم حيالها وأن المجتمع المصري لا يعمل ولا ينتج بطاقة كاملة ، وأنه يستخدم أقل من نصف طاقته تقريباً فى عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي ، الأمر الذى يجعل مشاريع التنمية بأنواعها المختلفة تسير ببطء وبدون فاعلية .

ويرى البعض فرض غرامة وعقوبة تصل للسجن على الأسرة التى تساهم فى تسريب الأبناء من التعليم ، وربط الدعم سواء " العيني" أو " النقدي " بمدى تعاطي الأسرة مع قضية تعليم أولادها ، وأن يشمل التعليم الإجباري إجادة القراءة والكتابة واجتياز المرحلة الأساسية من التعليم وإجادة لغة أجنبية بالإضافة إلى اللغة العربية وكذلك القدرة على التعامل مع الحاسب الآلي بكفاءة حتى تتمكن الدولة من خلال عنصر بشري متطور وقادر على زيادة النمو الاقتصادي يدرك كيفية التعامل مع المقومات المصرية على اعتبار أنها ملكية عامة وقادر على إجادة التعامل مع السائحين بدلاً من التصرفات الطاردة للاستثمار ، في حين يكون الوضع المناسب لمن فاته قطار

التعليم حالياً ، وبلغ عمره أكثر من 18 عاماً هو القيام بتعليمه إحدى الصناعات أو الحرف للاستفادة منه إلى جانب تعليمه القراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

**الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار :**

طاقة الهيئة بكل الأجهزة المعاونة لا يمكنها محو أمية أكثر من 400 ألف نسمة على أقصى تقدير فى العام الواحد ومع ذلك فهناك مفارخ ثابتة لتخريج الأميين وعلى رأسها عدم وجود مدارس كافيه فى 2343 قرية صغيرة مما يشجع الأهالي على عدم تعليم أبنائهم المتسربين وعدد المتسربين من مرحلة الابتدائي 120 ألفاً والإعدادي حسب الإحصاءات الرسمية – يزيد على 315 ألف طالب وطالبة ، فإذا أضفنا إليهم أن 200 ألف طالب لا يجدون سنوياً مكاناً بالمدارس بالصف الأول الابتدائي ويضيع عليهم الحق فى التعليم فتصل بذلك إلى 635 ألف متسرب من التعليم فى السنة الواحدة وأضفنا إليهم 79 % من الحاصلين على الدبلومات الفنية سنوياً لا يعرفون شيئاً عن القراءة والكتابة بما يوزاي أكثر من 520 ألف طالب ، 21 % من مجموع الخريجين الذي يصل إلى 750 ألفاً ، لا يستطيعون القراءة والكتابة بمستويات مختلفة ، فسنكشف السر فى أن خريجي التعليم الفني لا يجدون عملاً فمن هو العاقل الذي يلحق جاهلاً يقول على ( الدبلوم ) (دبلون) بالنون ؟ وما خفي في مستواه الثقافي كان أعظم !

**إن التغلب المبدئي على مشكلة الأمية يستلزم:**

**أولاً**: التوسع في المدارس أو المباني الحكومية وتوظيفها فى التعليم ومساعدة الطلاب بتوفير الغذاء لهم والمساعدة المادية حتى ولو من خلال العمل الأهلي .

**ثانياً** : يجب أن تتوفر جميع الخدمات التعليمية بالتساوي بين أبناء القرى والمدن ، لأنهم جميعاً أبناء الوطن ولهم نفس الحقوق وهم جميعاً يؤدون الواجب الوطني والخدمة العامة لهذا الوطن .

**ثالثاً** : رعاية المناطق النائية والأقاليم الريفية بتوفير معلمين لكل المواد ، فالواقع يكشف أن المدرسين متكدسون فى المناطق الحضرية والمركزية فنجد المدرس

جدوله ما بين 3 – 4 حصص فى الأسبوع ، في حين أن مدرس الأقاليم يتحمل جدولاً من 25-30حصة أسبوعياً ، وقد نجد بعض الفصول بلا مدرسين فى معظم أيام السنة فينصرف التلاميذ عن التعليم وهذا ما يؤكد ضرورة أن نتجه للتعليم العام أولاً وأن تكون المجانية حقيقية خاصة فى التعليم الأساسي ، وأن يكون التعليم الجامعي بالمصاريف الحقيقية ، إلا فى التعلم الجامعي النوعي الذى تحتاجه الدولة بالفعل فيكون مجاناً أو تكون المجانية للمتفوقين فقط.

من هنا فإن محو الأمية هدف قومي نسعى إليه ونتحدث عنه أكثر مما نفعل من أجله منذ عام 1952م وقد تعددت الجهات التى تضع له الخطط والأهداف وتحاول الوصول إلى نتائج لكنها محدودة التأثير من حيث العدد والمناطق التى يتم العمل بها .

وأصبحت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار هي المسئول الرئيسي عن الملف والمبالغ المدرجة في بنود الموازنة لا تفي بتحقيق أهدافها حيث أنها موازنة بنود، فلا يصح أن تخصص مبالغ من بنود للإنفاق على وسائل انتقال ، وهناك منع لشراء السيارات أو يتم تخصيص مبالغ في بند للإنشاءات ، وهناك حظر لإقامة أي مبنى حكومي إلا بموافقة رئيس الوزراء ، من هنا فإن هناك بنود مخصص لها مبالغ ، لكن هذه البنود غير قابلة للاستخدام .

إن القضاء على الأمية هو بداية أساسية للمعرفة فكيف نقبل تهميش نسبة مئوية من المواطنين عن متابعة مقتضيات التقدم والتطور ؟ ، وعاجزين فعلياً عن المشاركة فى بناء ودعم الاقتصاد القومي ، ويشكلون عملياً إهداراً خطيراً للثروة البشرية .

فالإنفاق على محو الأمية مهما بلغت تكاليفة يتضاءل بجانب ما يمكن توفيره من فاقد قومي مهدر حتى الآن .

وتتزايد نسبة الأمية في الريف لأن النظام التعليمي أصبح نظاماً لا يحقق أي عائد للفقراء ، وخاصة مع ارتفاع الأسعار وزيادة البطالة ، مما دفع الكثير من الأسر الفقيرة إلى إخراج أبنائهم من التعليم ، لمساعدتهم على أعباء الحياة ، وكثيراً ما تدفع

البنت هذا الثمن لأن الأسرة تفضل تعليم الولد على البنت ، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث .

لقد توصلت لقناعة شخصية أن السبب الرئيسي فى فشل كل برامج محو الأمية طوال العقود الماضية كان مقصوداً سياسياً لأن الأمة الجاهلة أسهل وأسلس في القيادة من الأمة المتعلمة .

إن الأمية تشكل عقبة تعترض سبيل تنمية المجتمع والنهوض به اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً ، ومن ثم فإن عدم محو أمية المواطنين تعوق أية خطوة إلى الأمام على طريق التنمية ، فحين نمحي أمية الفلاح أو العامل في المدن الجديدة أو الوادي والدلتا أو سيناء، تبدأ الحلقة الأولى من حلقات سلسلة " التنمية البشرية " ذلك أن الفلاح أو العامل أو أي مهنة أخرى الذي تمحي أميته ، سرعان ما يشعر بأنه خلق خلقاً جديداً ، فمهارات القراءة والكتابة والحساب التى تحققها له محو الأمية تكسبه وتخلع عليه إحساساً بالثقة بالنفس ، وشعوراً بالأمان والحماية ، فضلاً عن الإحساس بالرضا الصادر عن التخلص من الأمية بكل ما تعنيه من تبعية للغير وتعرضه للسخرية والمهانة ، حتى فى أصغر صغائر حياته اليومية ، وحين تبدأ هذه الحلقة من حلقات سلسلة " التنمية البشرية " سرعان ما تتبعها سائر الحلقات الأخرى ، فمحو الأمية يستتبعه تحسين أداء العمل ، الذى يستتبعه نمو الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل ، وكذا ارتفاع مستوى المعيشة ، وهكذا تتحقق التنمية البشرية المؤدية إلى التنمية الشاملة ، غير أن الأمور لا تتحقق – فى التطبيق العملي – على هذا النحو من البساطة أو تلقائية التداعي المباشر المترتب على العلاقة الوثيقة بين الأسباب والنتائج ولكنها في كل الأحوال تؤدى إلى نتائج نحن أحوج ما نكون إليها .

إن انتشار الأمية فى مصر يرجع لأسباب جوهرية أهمها اهمالنا التعليم وبخلنا عليه بالمال لسنوات طويلة وسمحنا بالتسرب لفترات متصلة ولم نعط إعداد المعلم أهمية أو إيجاد فرص لإقامة مبان جديدة وسمحنا بكثافة فوق 120 تلميذاً فى الفصل

لذلك فإن الشئ الطبيعي ومع ضيق المعيشة يتسرب عدد كبير من التلاميذ سنوياً خاصة فى الصعيد والريف مع البطالة التى توحي بعدم الفائدة من التعليم ، إضافة إلى غياب الجودة حتى أن طلاب الثانوية العامة ودبلومات المدارس الفنية لا يعرف نسبة منهم مبادئ الكتابة الصحيحة إضافة إلى أن حافز محو الأمية غير موجود ، فلا يعقل أن يترك إنسان عمله " وأكل عيشه " ويذهب للتعليم مع غياب الإدارة الرشيدة والواعية ، وهذا ما جعل نسبة الأميين تتعدى نصف المواطنين فى الواقع برغم أ ن الدولة تؤكد أن النسبة لا تتعدى 29% فقط.

إن مفهوم الأمية ، فى عالمنا المتقدم يعنى الجهل بالحاسب الآلي بينما الأمية الكتابية هي السبب الرئيسي لتخلفنا الآن خاصة أن نسبة الإناث الأميات تتعدى 60% من الأميين ، برغم أن أول قانون لمحو الأمية صدر مبكراً فى عام 1944 وأسند الإشراف عليها للشئون الاجتماعية ثم جاء قانون التعليم الإجباري للأطفال من 6 -12 عاماً سنة 1953 وظهرت سياسات مكافحة الأمية فى عام 1967 لمحو أمية 4.5 مليون مواطن بينما العدد الحقيقي وقتها كان 14 مليوناً وتسجل الآن محافظة الفيوم أعلى معدلات الأمية فى الخريطة المصرية - وفقاً للإحصائيات الرسمية - بمعدل 42 % من السكان ثم المنيا وأسيوط 37 % والبحيرة 35% .

إن انتشار الجهل والأمية هما أول عوامل التخلف وانهيار الاقتصاد لأن الإنسان الأمي لا يصلح لأي عمل انتاجي حقيقي يتطلب الفهم والحركة والانتاج لدرجة أن البنك الدولي يشترط للأنشطة الاستثمارية أن تتجه فى الدول لمرحلة التعليم الأساسي لمنع التسرب والأمية ، إلا أن المناطق الفقيرة والبعيدة عن المدارس خاصة بالصعيد لا تحظى بأي رعاية فوزارة التعليم حتى الآن تعتمد فى الدعاية والإعلام على المناطق المركزية والحضرية بالدرجة الأولى والنتيجة أن المواطنين فى أي مكان آخر هم درجة ثانية أو ثالثة وهم الأشد فقراً .

إذا أردنا العمل بجدية فى محو الأمية علينا الإلتزام بإنشاء أجهزة لرسم السياسات ، وبأن تضع سياسات وخططاً لتعليم الكبار بصورة منهجية وبوعي ذاتي بها في وقت واحد . وبألا يقتصروا على البرامج التى قوامها المعلومات الجاهزة الصنع أو توزيعها فى رزم ، وبضرورة تصميم البرامج في سياق البيئة آخذين في الحسبان حاجات وتطلعات وخصائص كل مجموعة وكل مجتمع محلي أو وطني وإن تبني هذه البرامج على أساس مراكز اهتمامات الكبار ، وأن تكون مرنة ومتنوعة وتتصل بالمشكلات اليومية العامة للمواطنين الذين تسعى هذه البرامج إلى خدمتهم وأن تعتمد على مساندة كل فرد وكل مجموعة .

إن الشروط الأساسية لنجاح مؤسسات تعليم الكبار وقيامها بتأدية وظائفها على خير وجه يتوقف على توفير التنظيم والإدارة المناسبين لها ، بما يتيح الاستخدام الأمثل للوقت والجهد والمال في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من برامج تعليم الكبار .

**والأسس التالية يجب أن تتوافر في الإطار التنظيمي الذي يخدم مجال تعليم الكبار.**

1. وضوح الهدف عند جميع العاملين بمستوياتهم الوظيفية المختلفة .
2. تحديد العمليات المختلفة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .
3. توزيع هذه العمليات على وحدات عمل ، مع إصدار اللوائح التى تصدق عليها جميع الهيئات المعنية .
4. تكون التبعية الإدارية والتنظيمية للعاملين في مؤسسات تعليم الكبار للمجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية أو الوزارة المختصة والتى لها سلطة إصدار القرارات وتوزيع الاختصاصات والمتابعة والتوجيه والإشراف والمساءلة .
5. جعل أجهزة تعليم الكبار وثيقة الصلة بالمجلس أو الوزارة بشرط توفر الاستقلال الإداري لها بما يمكنها في نفس الوقت من تأدية عملها في التخطيط

والتنفيذ على المستوى المحلي ، وقادرة على حشد الجهود وتشجيع كل المؤسسات الشعبية والرسمية التى يمكن أن تسهم فى تعليم الكبار .

6. رفع مستوى كفاءة تعليم الكبار بتدعيمها بنظم حديثة للمعلومات وإجراء البحوث والتجريب فى الميدان .
7. اتباع الأساليب الحديثة في مجال تنظيم وإدارة مؤسسات تعليم الكبار .
8. وجوب اللجوء إلى مركزية التخطيط والتنظيم والعمل لتعليم الكبار تلافياً لأضرار قيام هيئات متعددة تؤدي إلى بعثرة الجهود دون الحصول على النتائج المطلوبة .
9. أهمية وجود مؤسسات إدارية محلية منفذة.

ولابد لأي تغير كي ينجح ، من أن يستند إلى مجموعة من القوى : منها ما هو مادي ومنها ما هو فني، ومنها ما هو بشري . والقوى البشرية من بينها جميعاً أساس العمل ، ومنطلق النجاح . فقد تشيد الأبنية الحديثة ، وقد تتوافر التكنولوجيات المتقدمة ، ومع ذلك لا تتحقق للعملية التربوية ما يرجي لها من فاعلية ، وما نتوقع منها من أهداف . لا لعجز في الأبنية والتكنولوجيات ، بقدر ما هو عجز في توفير المعلم الكفء الذي يستطيع الاستفادة من الأبنية ، وتوظيف التكنولوجيا .

من هنا ارتفعت الصيحات ، سواء في مؤتمرات التعليم الأساسي وندواته ، أو في المجالات العامة أو المتخصصة ، مطالبة بإعادة النظر في الأسلوب الذي يجري به هذا الإعداد ، ومناشدة الخبراء لوضع تصور جديد لإعداد معلم جديد لاتجاه جديد.

في مصر القديمة كان تعليم الكبار تقوم به قصور الفراعنة لأمرائها ولفيف من أبناء الخاصة والمتصلين بالبلاط . كما كانت هناك مؤسسات مهتمة بالثقافة العالية لبعض المهتمين خلال العصور المختلفة .

وكانت هناك أيضاً ثقافات خاصة ومعارف متميزة كانت تقدمها المدن الكبرى والمعابد الشهيرة للمهتمين بها والقائمين عليها .

ولعل أكبر إسهام لمصر القديمة في إثراء الحضارة الإنسانية عامة ، وتعليم الكبار خاصة – باعتباره التعليم الذى كان سائداً – هو اختراع اللغة المكتوبة ، التى يتفق أكثر المؤرخين على أنها عرفت أول ما عرفت فى دلتا النيل ، وذلك لبعد عهدها بقيام حياة حضارية مستقرة .

ومن ذلك الحين انضم تعليم القراءة والكتابة – أو ما يسمى الآن بمحو الأمية الهجائي – إلى تعليم الكبار الحضاري الذى كانت تقوم به قصور الفراعنة والمعابد الكبرى .

إن التطور الذي حدث فى أدبيات علم الاجتماع والتغير الاجتماعي وعلم النفس، وفي تطوير المناهج وتقنيات النظم التعليمية ، ووسائل الاتصال ، وتصميم برامج التدريب وإعداد المواد التعليمية ، كل هذا جعل علم تعليم الكبار يدخل في مجالات كثيرة ومتنوعة ، ويقدم للمواطنين رؤى وتصورات جديدة ، ويسهم فى عملية التحول الاجتماعي ، ويرتبط بالتحديث وإشاعةروح الحرية والديمقراطية فى كل مكان.

لقد قام الدليل خلال الخمسين عاماً الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول عام 1949 بالسينور بالدانمرك على أن تعليم الكبار بأشكاله المتعددة قد أصبح عاملاً أساسياً فى عملية التنمية والتغير التاريخية فى كل أنحاء العالم وبخاصة فى العالم الثالث .

لقد أصبح تعليم الكبار اليوم ناضجاً بما يكفي لتحويله إلى علم قائم بذاته على المستويين النظري والتطبيقي ، ولتحقيق أهداف كثيرة ومتجددة ابتداء من محو الأمية ، إلى الإرشاد الزراعي ، والإرشاد الغذائي ، والإرشاد التنموي ، والتربية السياسية ، وتنظيم الأسرة ، والإرشاد الصحي ، والتوعية بقوانين العمل النقابي ، والدفاع عن حقوق الإنسان ،.... وصولاً إلى العمل من أجل تحقيق العدالة والحرية ، وبعث الحياة فى التنمية المتردية .

يتوافق مفهوم " تعليم الكبار " بشكل كبير مع مفهوم " التعليم غير النظامي " الذي يعرف بأنه :" نشاط تعليمي منهجي يجري خارج إطار التعليم النظامي بغرض تقديم أنواع مختارة من التعليم إلى نوعيات خاصة من الدارسين الكبار أو الصغار .

ويتسق هذا المفهوم مع وظيفية تعليم الكبار ، حيث إن غاية تعلم الكبار أن يكون وظيفياً ، وأن يساعد الدارسين فى مواجهة مشكلات الحياة الاجتماعية والعمل ، ولذلك فهو أحياناً يأخذ شكل " التعليم المهني ، أو الثقافة الصحية ، أو الإرشاد الزراعي ، أو الثقافة الأسرية ، أو إيقاظ وعي المحرومين بحقوقهم ... الخ

ويدخل تعليم الكبار من خلال ما سبق فيما يسمى " بالتربية الأساسية " و " التعليم الأساسي للكبار " أي تعليم الكبير المعارف الأولية كالقراءة والكتابة والحساب ، والمهارات الاجتماعية التى تجعله قادراً على فهم المجتمع المحلي لتحقيق المشاركة والمسئولية فى المجتمع التى تسهم في بناء الحياة اللائقة للإنسان كإنسان .

لقد عقدت اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة ( يونسكو ) ندوة بمقرها بالقاهرة تحت عنوان " استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار فى الفترة من 2010/10/31 إلى 2010/11/3 وكانت النتائج التى توصلت إليها الندوة هي :

1. أن استخدام الكمبيوتر فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار يؤثر إيجابياً على استمرارية الدارسين بالفصول ، وأيضاً على قدراتهم على الإنجاز وسرعة التعلم ، وذالك ما اشارت إليه تجربة البرنامج اللبناني المعلوماتي ( إقرأ ) إلا أنه ينبغي ألا يقتصر البرنامج على محو الأمية الهجائية فقط ، وضرورة التركيز على محو الأمية الثقافية والمعلوماتية من أجل تمكين الأفراد ودمجهم فى مجتمعاتهم ، ويمكن تعميم تجربة استخدام الحاسب فى التدريس بفصول محو الأمية على أن يكون هذا التعميم تدريجياً وانتقائياً .

2. يختلف أداء ودور المعلم عند استخدامه وسائل التكنولوجيا الحديثة كأدوات للتعلم عن دوره فى التعليم التقليدي ، حيث يصبح المعلم مسئولاً عن إدارة مصادر التعلم ، وتسهيل تعلم الدارسين ، وأيضاً هو مصمم للبرنامج التعليمي ومخطط للدارس . وهذا يستلزم تنمية وتطوير مهارات معلم محو الأمية وتعليم الكبار فى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يمكنه من الاستخدام الجيد لها .
3. أوضحت تجارب استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الارتفاع النسبي لتكلفة استخدامها بما يتطلب ضرورة توفير التمويل اللازم لاستخدام هذه التقنيات .
4. عملية التعلم هي منظومة متكاملة ، ويجب أن يشمل التطوير جميع مكوناتها ، فإذا قمنا بتطوير أساليب التعلم واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، فإنه يلزم – أيضاً – تطوير طرق وأساليب التقويم وتطوير المناهج والمقررات إلى الصورة الإلكترونية ، بالإضافة إلى أهمية نشر الوعي الثقافي باستخدام التكنولوجيا فى التعلم .
5. من خلال عرض خبرات الدول المشاركة يتضح أن وسائل التكنولوجيا التقليدية الأولية مثل ( الراديو والتليفزيون ) هي الوسائل الأكثر انتشاراً في البلدان النامية حالياً ، حيث إنها واسعة الانتشار ورخيصة نسبياً ولا تحتاج لبنية مكلفة مثل ( موريتانيا – سوريا – اليمن ) وهناك العديد من الدول التى تحاول استخدام تكنولوجيا المعلومات ، وتعتبر تجارب ( مصر ولبنان والهند وباكستان ) من التجارب الرائدة في استخدام أساليب التكنولوجيا في محو الأمية وتعليم الكبار .
6. عدم تخصيص ميزانية لتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات ، أو ضعف الميزانية المرصودة لتوفير البنية الأساسية التكنولوجية مما يستوجب مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وحثها لتقديم الدعم اللازم للتجارب الرائدة في مجال

استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات فى محو الأمية – أيضاً – التوعية بأهمية الشراكة بين الأجهزة الرسمية الحكومية والشعبية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في محو الأمية .

7. يتضح – أيضاً – أن هناك نقصاً فى الوعي بأهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات فى العملية التعليمية مما يستلزم إنتاج برامج الكترونية ومعلوماتية وإتاحتها لأفراد المجتمع عبر نوادي تكنولوجيا المعلومات والإنترنت ومن خلال الأقراص المدمجة.

وقد أتاحت هذه الندوة الفرص لتبادل الخبرات بين الدول المشاركة والدول التى لها تجارب رائدة فى مجال استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

**وقد انتهت أعمال الندوة بالتوصيات التالية :**

1. تيسير سبل الوسائل التكنولوجية في برامج محو الأميه ، والبدء من التكنولوجيا كأساس لتعليم الكبار بما تحتويه من جاذبية ، وطرق متعددة تناسب كافة الميول والقدرات للدراسين مع بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات فى محو الأمية .
2. العمل على تيسير تداول المعلومات الخاصة ببرامج محو الأمية ونشرها من خلال التوظيف الفعال لتكنولوجيا المعلومات .
3. دعوة مؤسسات محو الأمية وتعليم الكبار الحكومية وغير الحكومية إلى توفير البنية التحتية للتعليم الإلكتروني من خلال توفير شبكة مترابطة من الحواسيب بها ، وإعداد وتأهيل الملكات البشرية اللازمة لذلك .
4. تشجيع استخدام الوسائل الإلكترونية فى محو الأمية مع الأخذ في الاعتبار تجارب الدول التى تم عرضها خلال الندوة ، مثل : الهند ، مصر ، وباكستان في لبنان .

5. التعاون والتنسيق بين كافة القطاعات التى تعمل فى مجالات تكنولوجيا التعليم المتقدمة سواء كانت مراكز تكنولوجية أو بحثية أو جهود خاصة لوضع استراتيجية واضحة ومحددة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار مع تشجيع التوسع في توقيع اتفاقيات الشراكة والتعاون بينها .
6. زيادة الدعم والمساندة لبرامج التطوير التكنولوجي وتوظيفها فى خدمة العملية التعليمية لمحو الأمية لمواكبة التطور فى هذا المجال .
7. إنشاء مراكز لتصميم وإنتاج البرامج والمواد التعليمية لمحو الأمية بما يتماشى مع توجيهات تكنولوجيا التعليم فى المرحلة المقبلة .
8. العمل على إجراء دراسات تحليلية وتقويمية لمشروعات محو الأمية باستخدام التقنيات الحديثة للوقوف على مدى فاعليتها فى المناطق التى تم فيها استخدام تلك التقنيات ، ومعرفة معوقاتها ، وكيفية تطويرها للإنطلاق من أساس علمي ميداني لما تم مع الأخذ فى الاعتبار رؤى المتخصصين والقيادات والأميين أنفسهم فى تلك المشروعات.
9. يناشد المؤتمر القيادات التنفيذية بالمؤسسات والهيئات المعنية بمحو الأمية منح تسهيلات لرجال الأعمال والمنتجين لتكنولوجيا المعرفة فى مد مجتمعهم بأجهزة حواسيب وغيرها من عتاد وبرمجيات ومواد معرفية ، والمساعدة فى تقديم برامج تعليمية وتدريبية لإنتاج ذلك النوع من التكنولوجيا.
10. إيجاد نظم معلومات ترتبط مع نظم الأحوال المدنية للمتابعة الدقيقة للمتسربين من التعليم وحصر الأميين وإيجاد بيانات تفصيلية عنهم مع إعطاء أهمية خاصة للمناطق المهمشة والمحرومة تطبيقاً لأحكام قانون التعليم الإلزامي مع التأكيد على أهمية تعليم الفتيات .

11. تعزيز مهارات محو الأمية المعلوماتية بجانب الهجائية والتوسع في إنشاء مراكز مجتمعية محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات للعاملين فى برامج محو الأمية.
12. وضع مشاريع للتعليم البديل القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التعليم للجميع ومحو الأمية .
13. إتاحة فرص التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة الناجحة فى محو الأمية للعاملين فى مجال محو الأمية وتشجيع تدريب النساء والفتيات ، وتبادل أفضل الممارسات فى تعليم تكنولوجيا المعلومات المتصلة بمحو الأمية .
14. تمكين الأميين فى المجتمعات الريفية والمحرومة من خدمات استخدام تكنولوجيا المعلومات ، وتشجيع إنتاج محتويات تعليمية إلكترونية وفق البيئة المحلية .
15. تشجيع التعاون الدولي والإقليمي والإسهامات المقدمة من اليونسكو والإيسيسكو فى مجال بناء القدرات الخاصة باستخدام تكنولوجيا المعلومات فى برامج محو الأمية.
16. إنشاء شبكة مواقع إلكترونية بين مختلف البلدان العربية .
17. إبراز دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص فى دعم برامج استخدام التكنولوجيا الحديثة فى محو الأمية وتعليم الكبار .
18. تحديث البرامج بإدخال التكنولوجيا.
19. توصية للجمعيات الأهلية بالاهتمام بالكتاتيب.

إن مشاريع وخطط محو الأمية – حتى مع توافر التسهيلات الضرورية " السالفة الذكر التى يتطلبها التطبيق العملي – لا تنجح إلا إذا توافر لها " المناخ " الملائم، كالاستقرار الاجتماعي وتوافر العمالة ، والاطمئنان إلى المستقبل ، والراحة النفسية ، والرغبة الداخلية الأصيلة فى الإرتقاء بالذات ، والإيمان الراسخ بقيمة وفائدة

اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب والحاسب الآلي ، وتوافر الوقت اللازم للتعليم وتوافر القيم والاتجاهات والميول والتقاليد المشجعة على التعلم ... إلى آخره .

ترتيباً على ما سبق فإن محو الأمية – كمجال من مجالات " تعليم الكبار" المؤدى إلى التنمية البشرية في المجتمعات المستحدثة أوالقائمة – يؤتى ثماره على أفضل وأكمل وجه حين تصاحبه وتواكبه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية التى تشكل – في مجموعها وككل – التسهيلات الضرورية – " والمناخ الملائم " لتحقيق التنمية الشاملة.

**ولإغلاق بعض مخارج الأمية فمن المفيد دراسة :**

- تدريب كل المجندين بالقوات المسلحة والشرطة الذين لم تتاح لهم فرص التعليم بمحو أميتهم كتابة وقراءة ومبادئ الحساب والحاسب الآلي .
- تدريب كل المجندين بالقوات المسلحة والشرطة الذين ليست لديهم وظائف أو مهن قبل الخدمة بهما على مهن مفيدة للحياة العسكرية وللحياة المدنية .
- تدريب كل السجناء الذين لم يمارسوا مهن فعلية فى كل السجون على مهن متخصصة خلال وجودهم بالسجون ومحو أميتهم إذا كانوا بحاجة لذلك حتى إذا ما خرجوا يكونوا قد حملوا معهم مهن يستفيدون منها ويفيدون مجتمعهم
- مشاركة الجمعيات الأهلية بمحو الأمية وربط استمرار ترخيصها وتقديم تمويل لها داخلي أو خارجي بمحو أمية أعداد من المواطنين .

**نماذج لجهود مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع المحليات فى محو الأمية**

**في 2010/5/7 م نشرت الأهرام من الفيوم ما يلي :**

" الخُص " مدارس حقلية للتوعية المجتمعية ومحو الأمية مشروع جديد لفكرة واعية تنفذه محافظة الفيوم لمحو الأمية والتوعية المجتمعية للفلاحات والفلاحين فى الريف " والخُص " هو شبه حجرة من جريد النخيل وحوائط وسقف ويسع لحوالي 30 فرداً يجلسون على حصير داخل الخص يتلقون مناهج محو الأمية وبرامج حديثة للتوعية

المجتمعية بأساليب علمية حديثة وينفذ المشروع وزارة الزراعة ممثلة فى مديرية الزراعة بالفيوم والمجلس القومي للطفولة والأمومة ومحافظة الفيوم تم حتى الآن إنشاء آلاف المدارس الحقلية بها أكثر من 48 ألف مزارع ومزارعة.

**كما نشرت الأهرام فى 2014/2/28 مدارس التعليم المجتمعى ( الفصل الواحد ) : جمعية تواصل لتنمية اسطبل عنتر واحدة من هذه المدارس :-**

رغم أن عددها يصل إلى 3 آلاف مدرسة على مستوى الجمهورية ، إلا أنه من النادر أن يعلم أحد بوجود ما يعرف بمدارس التعليم المجتمعي أو " مدارس الفصل الواحد ، وهي تلك التى تحتضن المتسربين من التعليم ، أو من لم يلتحقوا بالتعليم الإلزامي فى السن المقررة لأي سبب وكانت جمعية تواصل لتنمية اسطبل عنتر ، واحدة من الجمعيات التى تتبعها مدرسة للتعليم المجتمعي ، تضم 140 طالباً فى الفترة العمرية من 8 إلى 16 سنة وما يميز مدرسة جمعية " تواصل " عن معظم مدارس التعليم المجتمعي هو اهتمامها بعمل أنشطة للطلبة إلى جانب الدراسة ، فهي تتيح للطلبة ممارسة أنشطة مختلفة مثل المسرح والغزل والنسيج والرسم وعمل الكروشيه فضلاً عن العزف والغناء .

**تجارب عالمية نجحت فى محو الأمية :**

## 1- التجربة الكوبية :

تعد التجربة الكوبية من أنجح التجارب ولكنها لا تصلح حالياً ؛ لأنها تجربة ثورية حيث تسببت كلمات الرئيس الأمريكي عام 1962 م فى الأمم المتحدة للرئيس فيدل كاسترو والذى أهانه أمام الجميع قائلاً له " بأنك رئيس أمة من الأميين " ليعود بعدها كاسترو إلى كوبا ويقرر إغلاق الجامعات والمدارس لمدة عام ، وكلف كل طالب ومدرس ومتعلم بأن يمحو أمية مجموعة من الناس حيث كان يحصل المعلم على سرير متنقل ومصباح من الجاز وينتقل إلى الأميين فى أماكنهم لتعليم كل الناس .. ونجحت التجربة الكوبية بالفعل فى محو أمية الشعب الكوبي بأكمله .

**2- التجربة الماليزية :**

وتقوم على شعار " يوم من أجل ماليزيا " وذلك من خلال تكليف كل طالب جامعي للتبرع بيوم فى الأسبوع من أجل المشاركة فى محو أمية عدد من المواطنين .. ونجحت تلك الحملة فى القضاء على الأمية بين السكان الأصليين ، كما تم خفض الفقر من 49 % إلى 4 % للإهتمام بالتعليم .

**3- التجربة التايلندية :**

قيام الطلبة خلال فترة الأجازة الصيفية من خلال المعسكرات الصيفية بالمشاركة فى محو أمية عدد من الأميين ، وقد نجحت تلك التجربة بالفعل بشكل كبير .

**4- التجربة الصينية :**

يقوم الجيش الصيني بمهمة محو أمية القرى الصينية بإرسال وحدات من القوات المسلحة إليها .

تقوم الوحدة العسكرية بعمل سور من السلك الشائك حول القرية لمنع الدخول والخروج منها بشكل نهائي حتى يتم محو أمية كل سكانها .

تمكنت تلك الطريقة من محو أمية 35 مليون صيني من مجموع الأميين لديهم البالغ عددهم 374مليون .

**5- تجربة أمريكا اللاتينية :**

تقوم تلك التجربة على نظام الحوافز والدعم لكل من يسرع فى عملية محو أميته من خلال الفصول التى تفتحها الدولة ليحصل على دعم كبير وهو ما يسمى لديهم الدعم مقابل زيادة الالتزام وهذه التجربة هى الأنسب للمجتمع المصري .

**لم يبق أمامنا إلا اختيار أحد المقترحين أما :**

- قيام مجلس قومي يتكون من متخصصين وشخصيات عامة لمحو الأمية وتعليم الكبار .
- أو إنشاء وزارة لمحو الأمية وتعليم الكبار على غرار وزارة السد العالي يرتبط استمرارها بإنجاز المهمة الموكلة إليها .

لقد بلغ عدد الأميين ما يقرب من نصف المصريين وهم يستحقون إما مجلس أعلى أو وزارة للقضاء على أميتهم ، وهذه قاعدة عدل ولابد أن يكون ملحوظاً إزاء إنشاء هذا المجلس أو هذه الوزارة الجديدة الوليدة عدة اعتبارات من أهمها :

ان خطر الأمية يتزايد عاماً بعد عام فبالرغم من التصريحات بأن نسبة الأمية انخفضت فإن عدد الأميين فى النهاية يتصاعد باطراد زيادة عدد السكان .

ان هذا المجلس او هذه الوزارة ليست وزارة خدمات ، بل على العكس تقوم بأكبر مسؤولية إنتاجية فى الوجود ( إنتاج المنتج ) وهو الإنسان الذي يشكل بمصر أضخم وأهم ثروة لدينا .

أن تكون مسؤولية هذه الوزارة أو المجلس وجوبية وإلزامية وحقاً وواجباً معاً وشمولية تطرق كل الدروب الحكومية والشعبية معاً ولأي منهما استقلاليته وميزانيته التى تعتمد إلى حد كبير على العطايا والهبات ولأي منهما كوادره التى تقرن محو الأمية بتعليم حرفة كاسبة تحد من اختناقات الحرفيين ، وأن يتم التركيز بحدة وشدة على القيم الدينية والأخلاقية السياج الحقيقي للمحافظة على مجتمعنا وتطويره وتغيره .

على أن تضم أى منهما كل الأجهزة والمؤسسات التى تعمل فى هذا المجال وتتعاون أي منهما مع كل الجهات التى تسعى لإنجاز هذه المهمة الوطنية سواء كانت مؤسسات مدنية أو جهود أفراد .

كما تتعاون مع أي منهما كل الأجهزة بكل المحافظات بالإحصائيات والإمكانيات المادية وأماكن التدريس ، وتضع كل الجهات مثل التربية والتعليم وغيرها شروطاً للتعيين أن يكون ضمن مسوغات التعيين ما يفيد تعليم عدد 10 مواطنين على الأقل بشهادة معتمدة من هذه الوزارة مدوناً بها الأسماء وأرقام بطاقات الرقم القومي ومستخرجه من جهاز الكمبيوتر ، يزاد هذا العدد إلى عشرين للذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية سواء فتيات أو شباب .

كما تمسك الوزارة أو المجلس بكل الملفات والقوانين والتشريعات واللوائح والتجارب التى قامت بها المحافظات والوزارات وأعداد من تم محو أميتهم وأسمائهم وأماكن إقامتهم وأرقام بطاقات الرقم القومي خاصتهم مقسمين إلى فئات عمرية وإلى رجال وسيدات .

وتضع الوزارة أو المجلس مع السادة المحافظين البرامج المناسبة لكل محافظة ، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال والأحزاب وأعضاء مجلس النواب والمجالس المحلية وغيرها من المؤسسات ... الخ .